تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى^(*)

د. عبد الغفور حسن كنعان^(١)

ضحى سالم أحمد^(٢)

المخلص

يعد الاستثمار المحرك الرئيسي لأي نشاط اقتصادي لا سيما في المشروعات الصناعية ، إلا أن ذلك يتطلب إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقترح تنفيذه بهدف التوصل إلى اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة ، لذلك تعدّ عملية التقييم إحدى الوسائل المهمة في ترشيح قرارات اختيار المشاريع الاستثمارية لخطة التنمية الصناعية ووضعها طبقاً لنظام الأولويات، وتبرز أهميته من أهمية عملية التنمية الصناعية ذاتها وما تتصف به الموارد الاقتصادية من ندرة نسبية لاسيما في أغلب بلدان العالم. إن إنشاء المناطق الحرة في العراق يؤدي إلى الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من تجارب الآخرين الناجحة في مجال تنوع قنوات الحصول على الموارد لاسيما العملات الأجنبية ونقل المعرفة بجميع أشكالها وفنونها الإنتاجية للبلد ، فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة وتساهم في توفير فرص التدريب والمهارة للعاملين في هذه المناطق مما يقود إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلد.

Abstract

Investment is regarded as the main motivator for the economic activity, specially industrial projects. This of course, requires the preparation of a study for economic efficiency and quality for the project that is intended to be executed. This, therefore, is regarded as one of the important evaluation for decision making in selecting the investment projects in the industrial development process, which characterizes the economic resources of scarcity, especially in the developing countries. The establishment of free zones in Iraq has led to the openness to the foreign world and benefit from

(*) بحث مستل من رسالة ماجستير : "تقييم المشاريع الصناعية في المناطق الحرة في العراق -

إشارة خاصة إلى المنطقة الحرة في محافظة نينوى".

(١) أستاذ مساعد / قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل.

(٢) مدرس مساعد / قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل.

the success of others, experiences in the sphere of channels diversity to acquire the resources especially foreign currencies that support the national economy and transfer the knowledge in all forms and productive techniques for the country. It also provides employment opportunities and participate in the training and skill opportunities in these which lead in the end, to achieve the economic development objectives for the country.

المقدمة

يعدّ موضوع دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية الصناعية من الموضوعات المهمة لعملية بلورة الفرص الاستثمارية وتشخيص أبعادها المختلفة ، والوصول إلى أفضل الطرق أو البدائل لتنفيذ هذه المشروعات وتجنب تنفيذ الفاشلة اقتصادياً ، مما يؤدي إلى تقليل حالات الهدر في استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة نسبياً ، إذ أن معظم الدراسات المتعلقة بعملية دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية تهدف بشكل أساسي إلى اتخاذ قرار بوضع المشروع الصناعي المقترح موضع التنفيذ أو عكس ذلك استناداً إلى النتائج التي تتوصل إليها تلك الدراسات .

ظهرت فكرة إنشاء المناطق الحرة في العقود الأخيرة وأصبحت تساهم بدور متميز في الأنشطة الاقتصادية في الدول المضيفة لها ، تماشياً مع التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية محققة معدلات عالية من النمو في بعض الدول لأنها وسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا الحديثة ، فأصبح لها اليوم عدة مسميات تتأثر بنمط نشاط المنطقة الحرة أو نوع التسهيلات الممنوحة لكنها تعد جميعاً مناطق غير خاضعة للضبط الكمركي المألوف وتحظى المشروعات والشركات العاملة فيها بإعفاءات وتسهيلات وحوافز على مكونات الاستثمار من آلات ومعدات وقوة العمل بحرية تامة في التصدير وتحويل الأرباح وأصل رأس المال والواردات وهذا يتلاءم مع متطلبات رأس المال ولاسيما الأجنبي منه الذي يمثل النسبة العالية في نشاط هذه المناطق .

مشكلة البحث

لقد أظهرت المعلومات الأولية مشاكل عديدة للمستثمرين الصناعيين في المنطقة الحرة في فلليل في محافظة نينوى ، منها عدم كفاية البنى الأساسية ، وعدم استقرار

السياسات الاقتصادية وانخفاض الكفاءة الإدارية والتنظيمية للمنطقة الحرة مما يقود إلى ابتعاد المستثمرين عن فرص الاستثمار داخل هذه المنطقة والتي أثبتت الدراسات المقارنة فاعليتها في العديد من الأقطار العربية والأجنبية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى إجراء دراسة جدوى اقتصادية لمشروعين صناعيين أحدهما في المنطقة الحرة والآخر خارج المنطقة الحرة لغرض كشف مكان الخل وكيفية معالجتها لكي تكون المنطقة الحرة ذات فاعلية اقتصادية للمستثمر والبلد .

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن المشاريع الصناعية المقامة في المنطقة الحرة في محافظة نينوى تعاني من قصور مقارنةً بالمشاريع المماثلة خارج المنطقة ولأسباب عديدة مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين لإقامة مشاريع صناعية في المنطقة رغم الحوافز والامتيازات الممنوحة لها والمنصوصة في التعليمات والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص .

وللوصول إلى هدف الدراسة اعتمدت المنهجية الآتية :

١. المشروع الصناعي

يعرف المشروع الصناعي على انه كل تنظيم له كيانه مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على مزج عناصر الإنتاج وتوجيهها نحو إنتاج سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات أو تقديمها وطرحها في السوق بغية تحقيق أهداف معينة خلال فترة محددة . (عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ، ١٩) ويمكن تعريفه أيضاً على انه وحدة اقتصادية منظمة تحت مسؤولية جهة معينة تجتمع فيها العناصر المادية والبشرية وتشتمل على مجموعة من الأنشطة المرتبطة والمتشابكة فيها بينها ، تهدف إلى الإنتاج والمبادلة أو ترمي إلى تداول الأموال والخدمات بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع أو الأرباح من تلك العناصر خلال مدة زمنية معينة تزيد بالضرورة عن عام واحد .

ويعدّ الاستثمار في المشروع الصناعي التزاماً بتوفير موارد اقتصادية لأجل طويل ، بهدف تحقيق الأرباح في المستقبل ويتمثل الجانب الأساسي لهذا الالتزام في تحويل السيولة النقدية أي أموال المستثمر الخاصة والمقترضة إلى أصول منتجة تتمثل في الاستثمار الثابت ،

وفي راس المال العامل ثم يتم استخدام تلك الأصول لإنتاج السيولة خلال عمر المشروع .
(عبد الهادي ، ١٩٩٩ ، ١٠٦) إذاً فهو إنفاق على تملك وسائل الإنتاج أو على أصول ثابتة ،
أي انه ارتباط مالي هدفه الحصول على عائد خلال مدة زمنية لا تقل عن عام واحد ، وهو
أيضاً التزام بتوفير موارد اقتصادية لأجل طويل لإضافة سلع أو منتجات جديدة لم تكن
موجودة من قبل أو زيادة تلك السلع والخدمات في المجتمع بهدف تحقيق المزيد من الإرباح في
المستقبل ، لذا فهو العنصر الأساس والممول عليه في رفع مستويات الدخل وإضافة مصادر
جديدة له ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

لذا بات من الضروري توفر خصائص معينة في المشروع الصناعي ليكون مشروعاً
ناجحاً وذا أثر إيجابي على الاقتصاد القومي ، وهذه الخصائص هي : (العلي والسيد ،
١٩٨٧ ، ١٢٨-١٧٢ “ عبد القادر ، ١٩٧٩ ، ١٥-٢٢)

آ. توافر السوق : إذ تعدّ السوق المحلية والأجنبية شرطاً أساسياً لإنشاء صناعة وطنية
ناجحة إذا أنتجت السلع بأسعار مناسبة ومستوى جودة ملائم .
ب. استخدام الحد الأدنى من تكاليف الإنتاج : والتي تشتمل على (الأجور ، الخامات والمواد
الأولية والاندثارات) إذ تمثل هذه التكاليف جزءاً كبيراً من سعر بيع المنتج .
ج. المفاضلة بين المشروعات كثيفة العمل والمشروعات كثيفة رأس المال : إذ يتم اختيار
المشروعات من حيث كثافة عناصر الإنتاج طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية
ودرجة النمو للبلد .

د. المفاضلة بين المشروعات الصناعية صغيرة الحجم وكبيرة الحجم.*

٢. أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية

تعدّ دراسات الجدوى بمثابة منهجية علمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل
درجة من درجات وظروف عدم التأكد الناجمة عن متغيرات داخلية وخارجية مختلفة ،
وتستمد الدراسة منهجيتها من النظرية الاقتصادية وأنها توظف عدداً من العلوم مثل الإدارة

(*) لمزيد من الاطلاع عن مزايا المشروعات الصناعية صغيرة الحجم ينظر :

• د. احمد ، مروة (١٩٩٢) ، دور المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم في التنمية الاقتصادية
، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ١٤ ، العدد ٣٧ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ،
ص ٢٢٥-٢٣١ .

وبحوث العمليات والمحاسبة للوصول إلى تقييم أفضل للمشروع الاستثماري بعد دراسة علمية لكل جوانبه من أجل تحديد صلاحيته وجدواه ومن مختلف الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والفنية والمالية والاجتماعية ، وهي دراسة ملازمة لكل أنواع المشروعات سواء أكانت عامة وحكومية أم خاصة أم زراعية أم صناعية أم خدمية ، ومهما كانت أهداف تلك المشروعات . " إذ يلاحظ المتتبع لتجارب البلدان النامية في هذا المجال إن من أهم أسباب ظهور المشروعات الفاشلة فيها أو ظهور ما يسمى بـ (الصناعات الفاشلة White elephant)^(*) يرجع في أغلب الأحيان إلى عدم اهتمام هذه البلدان بدراسات جدوى المشروعات الصناعية والغموض الذي يكتنفها حول تحديد أهدافها واحتياجاتها من الموارد" . (مسعود ، ١٩٧٧ ، ٢٧-٣٠)

عليه يمكن حصر أهمية دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية بالنقاط التالية :

(عبد الحميد ، ٢٧، ٢٠٠٠-٣٠)

- تعدّ وسيلة مهمة لاتخاذ القرار الاستثماري السليم .
 - تعد وسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد .
 - تقيس مدى قدرة المشروع على تحمل المخاطرة .
 - تقلل من حجم المخاطر والهدر في استخدام الموارد الاقتصادية .
 - تعدّ وسيلة لتعظيم العائد على رأس المال المستثمر .
 - تساعد في اتخاذ القرارات التمويلية السليمة .
 - تعد من الوسائل المهمة في استحصال موافقة بعض الجهات على المشروعات الاستثمارية الخاصة .
 - تعد وسيلة لتحقيق الحد الأدنى من التكاليف .
- تمر عملية الجدوى الاقتصادية للمشروع الصناعي بعدة مراحل يمكن حصرها بأربعة وهي :

(*) لمزيد من التفاصيل عن أسباب فشل المشروعات الصناعية في البلدان النامية ينظر :

Murray D. Bryce (1960), Industrial Development, A Guide for Accelerating Economic Growth, New York. □

المرحلة الأولى: دراسة الفرص الاستثمارية بشكلها الأولي Opportunity of Investment
يتم في هذه المرحلة تحديد أفكار المشروعات التي ستكون موضعاً للدراسة من خلال
تحليل بعض المصادر التي يمكن أن تستنبط منها تلك الأفكار ، وبعد التحقق المبدئي من أن
المشروع حيوي وممكن التطبيق (9, 1978, UNIDO). أي هي دراسة تهتم بجدوى فكرة
إقامة المشروع المقترح ، وهناك عدد من المؤشرات والطرق التي يمكن الاعتماد عليها
لاكتشاف وتحديد الفرص الاستثمارية الجديدة ، وأهم تلك المؤشرات هي : (عبد الكريم ،
٢٠٠٢ ، ٦١ " عبد الهادي ، ١٩٩٩ ، ١٠٩)

- دراسة حجم الاستيرادات .
- تحليل المصادر المحلية من المواد الأولية وبقية العناصر .
- دراسة قوة العمل المتاحة ومستويات المهارة .
- الدراسات الصناعية .
- مراجعة المشروعات القديمة التي لم تنفذ .
- ملاحظة تجارب التنمية الصناعية في بلدان أخرى .
- استخدام الجداول أو القوائم الصناعية .
- زيارة المعارض الصناعية .
- دراسة التقنية الجديدة وبحث استخدامها لإنتاج منتجات جديدة أو تطوير منتجات قائمة .
- دراسة خطط التنمية والتعرف على أهدافها .

المرحلة الثانية: دراسة الجدوى الأولية Per-Feasibility Study

تقوم هذه الدراسة بتحديد سلامة مسوغات الفرصة الاستثمارية التي سبق تحديدها
وهي مرحلة وسيطة بين الفرصة الاستثمارية ودراسة الجدوى التفصيلية ، ولا يشترط في هذه
المرحلة التحديد والتوصيف الدقيق لمتطلبات المشروع إنما هي خطوط عريضة أو أرقام
تقريبية يتم الاسترشاد بها لرفض أو قبول المشروعات المقترحة . وهناك مجموعة من
المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها للتعرف على نجاح المشروع المقترح أهمها : (عبد الكريم،
٢٠٠٢ ، ٧٠-٧٤)

- اقتصاديات النقل : والتي تشمل تكاليف نقل المواد الأولية والخامات التي يحتاجها المشروع في العملية الإنتاجية المحلية والمستوردة فضلاً عن كلفة نقل المنتج إلى السوق المحلية أو العالمية.
- اقتصاديات قوة العمل : وتشمل تكاليف قوة العمل اللازمة لتنفيذ المشروع المقترح .
- اقتصاديات رأس المال : وتعني تحديد نصيب الوحدات المنتجة من السلع من التكاليف الرأسمالية بالمقارنة مع البلدان المتقدمة المنتجة للسلع نفسها .

المرحلة الثالثة : دراسة الجدوى التفصيلية Techno-Economic Feasibility Study
يتم في هذه المرحلة القيام بعدة دراسات تشكل في مجموعها دراسة الجدوى التفصيلية وهذه الدراسات هي :
آ. دراسة الجدوى الفنية للمشروع

تهتم هذه الدراسة بالأمر كافة المرتبطة بالتقنية التي سوف يستخدمها المشروع الصناعي، وعلية فإذا أثبتت هذه الدراسة عدم صلاحية المشروع المقترح من الناحية الفنية، عندها يصار إلى التخلي عنه وإن توفرت العوامل الأخرى التي تضمن صلاحيته ، ومن النقاط الأساسية التي يجب أن تتناولها هذه الدراسة هي : (عبد الكريم و كداوي، ١٩٩٩ : ٤٥-٥٣)

- اختيار التقانة المناسبة : وتشمل نوع الآلات والمكائن وظروف تشغيلها والمواد الأولية وعنصر العمل وقطع الغيار..... الخ .
- اختيار موقع المشروع : إذ تتأثر أهمية دراسة الموقع من :
 - أثر موقع المشروع على نفقات الإنشاء .
 - أثر موقع المشروع على تكاليف التشغيل - الإنتاج والبيع - بما فيها كلفة الحصول على المواد الأولية ، كلفة الأيدي العاملة ، مصادر الطاقة ، كلفة توزيع المخرجات والتسويق .
- اختيار السعة الإنتاجية : ويقصد بها الطاقة الإنتاجية للمشروع المقترح خلال فترة تشغيلية اعتيادية ، ومن أجل تحديد السعة الإنتاجية المثلى للمشروع المقترح إقامته لا بد من ملاحظة النقاط الآتية :
 - حجم المشروع والسوق .

- الطبيعة الديناميكية للطلب .
- التوزيع الجغرافي للسوق .
- السعة الإنتاجية وعلاقتها بالطرق الإنتاجية والاستثمارات .
- حجم المشروع وعلاقته بالموقع .
- السعة الإنتاجية وعلاقتها بالتمويل .
- عوامل أخرى كالأيدي العاملة ، الكادر الإداري ، الهياكل الأساسية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي .
- تحليل السوق : وتشتمل الآتي : (عبد الهادي ، ١٩٩٩ ، ١١٥)
 - وصف السوق وحجمه وطرق النقل وتكاليفه ومنافذ التوزيع .
 - دراسة طبيعة العرض والطلب على المنتجات المزمع انتاجها .
 - تحليل حجم الطلب الماضي والحالي لمنتجات المشروع والعوامل المؤثرة فيه ، وتحديد كمية وقيمة الاستهلاك لمنتجات المشروع .
 - تحديد مصادر العرض لمنتجات المشروع (إنتاج محلي أو استيراد) .
 - تقدير حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع .
 - تقدير حصة المشروع من السوق اعتماداً على الطلب والعرض والوضع التنافسي وخطة التسويق .
- ب. دراسة الجدوى المالية للمشروع
وتعني دراسة الجانب المالي للمشروع تحديد مبالغ التمويل وموعد ظهور هذه الحاجات والقوائم المالية والتي تتضمن الجداول الزمنية لتحقيق الإيرادات والنفقات . (علي، ١٩٨٦ ، ١١١) ويتم في هذه الدراسة تحديد ما يأتي : (مسعود ، ١٩٧٧ ، ٩٧-٩٨)
 - إجراء دراسات مالية تشتمل على تحديد الأسواق المالية في حالة كون المشروع يحتاج إلى قروض لمعرفة ظروف ومعطيات الاقتراض المختلفة ، وقياس حجم المديونية التي سيصل إليها المشروع .
 - تحديد الأموال الضرورية لإقامة المشروع ، أي تحديد التكاليف الرأسمالية ورأس المال العامل.

• تحديد هامش السلامة والضمان المالي للمشروع المقترح من خلال وضع تقديرات للتدفقات النقدية التي توضح مقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية الكافية التي سيحتاج إليها خلال مرحلة التنفيذ .

ج. دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع

تحاول هذه الدراسة تقييم أثر المشروع على الاقتصاد القومي من حيث مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع وذلك من خلال دراسة اثر المشروع على التوظيف وعلى الدخل القومي والقيمة المضافة وميزان المدفوعات ، واستقرار قيمة العملة وتحديد ساهمة المشروع في تكوين الناتج القومي الإجمالي ومدى مساهمته في تكوين فرص عمل على المستوى القومي وأثر المشروع في حصيلة النقد الأجنبي وأثره في البيئة.

د. دراسة النواحي الإدارية والتنظيمية والتجارية للمشروع

وتشمل تقييم إدارة المشروع التي تعدّ بمثابة مفتاح النجاح أو الفشل للمشروع فضلاً عن النواحي التنظيمية ، أما النواحي التجارية فتتمثل في اتخاذ الترتيبات اللازمة الخاصة بتسويق المنتجات وتوريد المستلزمات اللازمة لإنشاء المشروع وإدارته .

المرحلة الرابعة التقييم واتخاذ القرارات النهائية Evaluation and Decision Making
يتم في هذه المرحلة اتخاذ القرار الاستثماري النهائي بتنفيذ المشروع أو تأجيله أو التخلي عنه ، وتدعو إلى ذلك عدة أسباب مختلفة يلخصها (Murray D. Bryce, 1960)
"أن المقرضين المحليين (كبنوك التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى أو المستثمرين أو الأفراد) يقومون بها لتقدير مدى إمكان تقديم القروض للمشروعات المقترحة". (Murry, 1960, 298)

٣. معايير تقييم المشروعات الصناعية

هناك العديد من المعايير التي تستخدم في تقييم المشروعات الصناعية ، أهمها وأكثرها شيوعاً هي : (عبد الكريم ، ٢٠٠٢ ، ١١٧-١٢٥)

أ. المعايير الجزئية : وهي المعايير التي تخص حالات معينة يراد تحقيقها وتشمل :

▪ معايير كثافة عوامل الإنتاج : الذي يتم بموجبه التركيز على استغلال عناصر الإنتاج ذات العرض المحلي الواسع (العمل أو رأس المال) .

- معيار الاستفادة من النقد الأجنبي : إذ يتم بموجبه تفضيل المشروعات التي تتطلب أقل قدر من العملات الأجنبية أو التي تدر أكبر عائد من النقد الأجنبي .
- معيار المواد الأولية : إذ يتم إعطاء الأفضلية للمشروعات الصناعية تبعاً لاعتمادها على المواد الأولية المحلية .
- ب. معايير الربحية التجارية : وتتضمن خمسة معايير مهمة هي : (عبد الكريم ، ٢٠٠٢ ، ١٢٥-١٦٥“ عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ، ٢٦٥-٤٠٠)
- معيار العائد البسيط (Simple Rate of Return (SRR) : يقصد بالعائد البسيط هو نسبة صافي الربح السنوي إلى رأس المال المستثمر^(١) ويستخرج بأخذ النسبة المئوية لعائد الاستثمار، ويعدّ هذا المعيار أداة فعالة للتحليل السريع لربحية الاستثمار للمشروع، وخاصة للمشروعات ذات العمر القصير نسبياً .
- معيار فترة الاسترداد Pay-Back Period(PBP) : يعدّ هذا المعيار من أبسط المعايير التي تستخدم في تقييم المشروعات الاستثمارية ، إذ يتم بموجبه تقدير الزمن اللازم لتكون التدفقات الناتجة عن الاستثمار مساوية للمبالغ النقدية التي أنفقت أصلاً على المشروع . (Lynne, 1978, 193) . وعليه فإن هذا المعيار يستند على أفضلية الربح المبكر عن المتأخر ، إذ تتم المفاضلة بين المشروعات الصناعية بترتيبها على أساس إعطاء الأولوية للمشروعات التي تحقق استرداد تكلفة الاستثمار في أقل فترة زمنية.^(٢)
- معيار نقطة التعادل Break-even Point(BEP) : تستخدم فكرة نقطة التعادل للدلالة على حجم الإنتاج الذي من شأنه أن يجعل الإيرادات تغطي التكاليف ويمكن التعبير عن هذا المستوى بشكل نسبة مئوية من الطاقة الإنتاجية أو كحجم لعوائد المبيعات^(٣) (عبد الكريم ، ٢٠٠٢ ، ١٤١-١٤٣) .
- معيار القيمة الحالية الصافية للعائد (Net Present Value (NPV) : يستند هذا المعيار على أساس أن قيمة وحدة النقود التي يتم الحصول عليها في العام التالي تعتبر أقل من قيمة مثيلتها التي يتم الحصول عليها في الوقت الحاضر ، معنى ذلك أنه يمكن التمييز باستخدام هذا المعيار بين قيمة الوحدة النقدية خلال السنوات المختلفة من عمر

(١) العائد البسيط = صافي الربح السنوي / الاستثمار المبدئي

(٢) فترة الاسترداد = قيمة الاستثمار المبدئي / صافي التدفق النقدي السنوي.

(٣) نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / (متوسط سعر الوحدة - متوسط التكلفة للوحدة الواحدة) .

المشروع الإنتاجي - بما يعكس قيمتها في الوقت الحاضر ، وذلك بالاعتماد على فكرة^(١) الخصم Discount والتي تأخذ بعين الاعتبار تخفيض تيار العوائد والتكاليف المستقبلية للمشروع بما يوازي قيمتها في الوقت الحاضر (عبد الكريم ، ٢٠٠٢ ، ١٥١) . وللوصول إلى القيمة الحالية الصافية لمشروع معين خلال عمره بالكامل ، يتم ضرب صافي التدفق النقدي لكل سنة في معامل الخصم المرتبط بسعر الخصم لتلك السنة ، ثم تجمع القيم الحالية للتدفقات السنوية ليمثل الناتج صافي القيمة الحالية للمشروع خلال فترة حياته^(٢) .

■ معيار القيمة الحالية للعائد / التكلفة (Benefit \ Cost Rate (B\CR) : يقيس هذا المعيار قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح ، وهو عبارة عن خارج قسمة مجموع القيمة الحالية للعائد على القيمة الحالية للتكاليف الأولية للمشروع ويقيس هذا المعيار العلاقة بين مدخلات المشروع الاستثماري ومخرجاته في شكل نسبة. (عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ، ٣٠٠) ولمقارنة عوائد وتكاليف المشروع الاستثماري يتطلب الأمر تقدير القيمة الحالية للعوائد في كل سنة من سنوات عمر المشروع ، وذلك بضرب العائد في معامل الخصم لتلك السنة^(٣) .

■ معيار معدل العائد الداخلي (IRR) Internal Rate of Return : يعرف هذا المعيار بأنه سعر الخصم الذي تتساوى عنده التكلفة الأولية للاستثمار مع القيمة الحالية للايرادات المتوقعة الحصول عليها منه ، ويطلق عليه بالمعدل الحقيقي للفائدة الاقتصادية (خريوش، ١٩٩٦، ١٨٢) وعلى وفق هذا المعيار يكون سعر الخصم مجهولاً وذلك على خلاف طريقة صافي القيمة الحالية التي يعطى فيها معدل الخصم و يتحدد من خارج المشروع. (الصناعية ١٩٨٠، ٩٨)

إن المعايير الأنفة الذكر تركز على التعرف على قيمة المشروع المباشر اي عائد المشروع النقدي اعتماداً على أسعار السوق.

$$(١) \text{ معامل الخصم} = \frac{1}{(1+e)^n}$$

حيث أن : (ع) = معدل الخصم ، (ن) = عدد الوحدات الزمنية .

(٢) صافي القيمة الحالية للعائد = إجمالي القيمة الصافية للعائد - الاستثمار المبدئي بما فيها التوسع ان وجد .

$$(٣) \text{ القيمة الحالية للعائد} / \text{ التكلفة} = \text{ القيمة الحالية للعائد} / \text{ الكلفة الأولية للمشروع}$$

- وهناك معايير أخرى تستخدم لقياس الربحية الاقتصادية القومية ، أهمها :
- معيار صافي القيمة المضافة القومية : تمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة المخرجات (الموارد بعد أن تجري عليها العمليات الإنتاجية) وبين قيمة المدخلات (الموارد السلعية والخدمات المستخدمة في الإنتاج)^(١) التي تم الحصول عليها من المشروعات الاقتصادية الأخرى، أو هي مقدار ما يضيفه المشروع الصناعي إلى الدخل القومي ككل . (العلي والسيد ، ١٩٨٧ ، ٥١٣) ويعدّ هذا المعيار من المعايير المهمة والأساسية لقياس الربحية الوطنية فهو يعبر بشكل رئيسي عن آثار المشروع على الاقتصاد القومي .
 - معيار معدل العائد الاجتماعي^(٢) : يستخدم المعيار لتقدير معدل الربح الاجتماعي الناجم عن توجيه الاستثمار لمشروع معين ، إذ يوضح هذا المعيار نسبة الفائض الحقيقي إلى استثمارات المشروع ، ومن ثم يعبر عن العلاقة بين القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية خلال عمر المشروع مطروحاً منه القيمة الحالية للأجور. (عبد الحميد، ٢٠٠٠، ٣٨٣)
 - معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية : يركز هذا المعيار على اختيار المشروعات الصناعية التي تحقق أعلى إضافة للناتج القومي الإجمالي من وحدة الاستثمار ، أي انه عند تقدير العائد من الوحدة الإضافية للاستثمار (الوحدة الحدية) يجب أن نضع في الاعتبار صافي مساهمة الوحدة الإضافية من الاستثمار للناتج القومي وليس ما قدره من عائد للمستثمر الفرد وهذا يعني أعلى فاعلية للموارد الاستثمارية المتاحة بهدف الوصول إلى أعلى ناتج قومي .
 - معيار المنافع / التكاليف الاجتماعية: وهو من المعايير الأساسية التي تستخدم لقياس صافي الربحية الاقتصادية القومية على ضوء أهداف خطة التنمية القومية ، وبموجب هذا المعيار تكون ربحية المشروع التجارية أساساً لمعرفة العائد الاجتماعي بعد إجراء التعديلات على التكاليف و العوائد. (UNIDO,1968,208-209).

(١) بالإمكان التعبير عن صافي القيمة المضافة لسنة واحدة على مستوى المشروع كالآتي :
صافي القيمة المضافة المتوقعة = القيمة المتوقعة للمخرجات - (القيمة المتوقعة للمدخلات + القسط السنوي للاندثارات)

(٢) معدل العائد الاجتماعي = (القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة - القيمة الحالية للأجور)/القيمة الحالية لاستثمارات المشروع

٤. المنطقة الحرة في فلفيل / محافظة نينوى :

تعرف المنطقة الحرة أولاً على أنها جزء من ارض الدولة يقع في الغالب على منفذ بحري أو بري أو جوي أو بالقرب منه ، وتخضع في الغالب لقوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، فضلاً عن أنها المكان الذي يتم فيه تقديم الخدمة والحماية للنشاطات الاقتصادية المختلفة من تجارة أو صناعة في مقابل منافع معينة للدولة ، ويتم معاملة السلع التي يتم إنتاجها وتسويقها في هذه المنطقة على أنها سلع أجنبية مستوردة ، كما أن لهذه المنطقة أنظمة خاصة تسمح باستيراد البضائع الأجنبية أو إعادة تصديرها أو إخراجها إلى غير المنطقة الكمركية دون الخضوع لقيود الاستيراد أو قيود إعادة التصدير بشرط أن لا تكون هذه البضائع من المحظور استعمالها أو ذات منشأ مقاطع اقتصادياً ، وهي بهذا المفهوم تختلف عن النظم المماثلة لنظام البضائع العابرة (الترانزيت) .

تقع المنطقة الحرة موضوع البحث في "فلفيل" التي تبعد عن مركز مدينة الموصل شمالاً بحدود (٢٠) كم ، وعن الحدود التركية (إبراهيم الخليل) بحوالي (١٠٠) كم ، وتبعد عن الحدود العربية السورية (ربيعة) نحو (١٢٠) كم ، وعن الحدود الإيرانية بنحو (٣٠٠) كم وبمساحة تبلغ (٤٠٠٠٠٠) م^٢ . (مجموعة باحثين ٢٠٠٢ ، ١٠٠)

وقد كان اختيار هذا الموقع ملائماً لإقامة المنطقة الحرة من حيث تمركزه بمسافات لا تعد بعيدة عن النقاط المختلفة لحدود البلدان المجاورة ، الأمر الذي سيوفر لها مقومات النجاح في نشاطاتها الاقتصادية والإنتاجية وذلك من خلال توافر مصادر الطاقة والمواد الأولية فضلاً عن توافر سوق الأيدي العاملة في المحافظة والقرى المجاورة . إلا أن هذه المنطقة لا تتبع بالمزايا التي وفرها الموقع المكاني بصورة كاملة بسبب القصور الذي تعاني منه البنى الارتكازية المتمثلة بالموصلات سواء أكان منها الوسائل الحديثة أم السكك الحديدية المخفضة لتكاليف النقل ، كما تعاني المنطقة من قصور في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمكنها من تحقيق مزايا المكان خاصة وان العراق يحتل موقعاً ستراتيجياً وسيطاً بين بلدان العالم ، يؤهله لأن يكون موقعاً بارزاً في مجال المناطق الحرة في البلدان المجاورة ، وتتكون المنطقة الحرة موضوع البحث من ثلاثة قطاعات الأول هو القطاع التجاري الذي يهيمن على نشاط المنطقة بشكل مطلق والمتمثل في خزن السلع وبيعها والترانزيت وتفكيك السيارات والثاني هو القطاع الصناعي ، إذ لا يوجد لهذا القطاع أي نشاط يذكر بسبب عدم توفر المستلزمات الأساسية لإقامته والثالث القطاع الخدمي

الذي يعدّ معدوماً تقريباً مما يؤثر سلباً على توجه المستثمرين وتسهيل معاملاتهم بشكل مرّن وسريع .

٥. معوقات تنفيذ الاستثمار الصناعي في المنطقة الحرة في فلليل

- معوقات قانونية ، وتمثل بعدم وجود قوانين تفصيلية خاصة بالمناطق الحرة أسوة بقانون الكمارك مما يؤدي إلى تداخل في المسؤوليات .
 - عدم تخصيص مساحة محددة للنشاط الصناعي في المنطقة الحرة .
 - معوقات إدارية ، وتمثل بإجراءات العمل الروتينية وعدم إنجاز كافة الإجراءات داخل المنطقة الحرة بمعنى آخر عدم اتباع المنطقة الحرة خدمات نظام الباب الواحد (One Door Service) مع المستثمرين فضلاً عن عدم توفر إدارة متخصصة وكفاءة في المنطقة الحرة .
 - تواجه عمليات الاستيراد والتصدير سواء أكانت للسوق المحلية أم للأسواق الأجنبية عبر البلد المصنّف .
 - عدم اكتمال البنى الأساسية بشكل تام وضعف الخدمات المصرفية والكمركية في المنطقة الحرة مقارنة بالمناطق الحرة في البلدان المجاورة .
 - عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ، إذ يمر القطر بظروف سياسية وأمنية غير طبيعية مما أدى إلى الحد من نشاط المستثمرين بشكل عام في المنطقة الحرة ..
- ٦ . دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي في مدينة الموصل ومقارنته مع مشروع بالمواصفات نفسها في المنطقة الحرة في فلليل
- ٦-١ دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي في المنطقة الحرة :
- اسم المشروع : مصنع إنتاج أبدان السيارات والمكابس الهيدروليكية
- الطاقة المتاحة للمشروع : (١٠٠) بدناً مختلف الأحجام و (١٠٠) مكبس هيدروليكي سنوياً وواقع وجبتي عمل يومية .
- الطاقة الإنتاجية الفعلية للمشروع : (٤٠) بدناً كبير الحجم و (٢٠) بدناً صغير الحجم ، (٢٠) مكبساً هيدروليكيّاً كبيراً و (٤٠) مكبساً هيدروليكيّاً صغيراً .
- عدد الأيدي العاملة في المشروع : (١٦) .
- مساحة المشروع : (١٢٥٠) م^٢ .
- عمر المشروع : (١٠) سنوات / بعدها تضاف قيمة استبدالية للألات والمعدات .

حجم الإنتاج المباع : (٦٠) بدن سيارة مختلف الأحجام و(٦٠) مكبس هيدروليكي مختلف الأحجام .

تكلفة الأبنية : ٢٩٥٠٠٠٠ دولار .

تكلفة القوى العاملة : ٣٩٩٠٠٠ دولار سنوياً .

التكلفة الاستثمارية الأولية : ٤١٧١٥٠ دولار .

تكلفة المواد الأولية والمساعدة : ١٢٨٢٠٠ دولار .

تكلفة الخدمات الإدارية والتسويقية والصناعية : ٦٩١٠ دولار .

الاندثار السنوي = اندثار المكنن والمعدات + اندثار الأبنية (بنسبة ١٠٪ سنوياً)^(١)

$$= (٢٩٥٠٠٠ + ٧٠٠٠٠) \times ١٠\% = ٣٦٥٠٠٠ \text{ دولار}$$

رأس مال التشغيل السنوي = المواد الأولية + الرواتب والأجور + الخدمات الإدارية

والتسويقية والصناعية = ٥٣٤٤١٠ دولار .

الاستثمار الكلي = رأس مال المشروع + رأس مال التشغيل السنوي = ٩٥١٢٦٠ دولار

تكاليف الإنتاج السنوية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

أ. التكاليف الثابتة = الاندثار السنوي + الأجور + صيانة المكنن والمعدات = ١١٧٣٠٠ دولار

ب. التكاليف المتغيرة = تكلفة المواد الأولية + الخدمات الإدارية والتسويقية والصناعية

(بدون صيانة) = ١٣٤١١٠ دولار

تكاليف الإنتاج السنوية = ٢٥١٤١٠ دولار

الإيرادات الكلية السنوية = الكمية المباعة سنوياً $\times$ متوسط سعر البيع^(*) = ٣٠٠٠٠٠٠ دولار

الأرباح السنوية = الإيرادات الكلية السنوية - التكاليف الكلية السنوية = ٨٨٤٩٠ دولار

العائد السنوي البسيط = (متوسط ربح السنوي / الكلفة الاستثمارية الأولية للمشروع) $\times$ ١٠٠

$$= ٩.٣٠\%$$

فترة استرداد رأس المال = الكلفة الاستثمارية الأولية / متوسط الربح السنوي = ١٠.٧ سنة

نقطة التعادل :

(١) - تم احتساب الاندثار على أساس القسط الثابت = ١٠٪ .

- تم اعتماد سعر صرف للدولار = ٢٠٠٠ دينار عراقي .

(*) متوسط سعر البيع للبدن = ٤٠٠٠ دولار

متوسط سعر البيع للمكبس = ١٠٠٠ دولار

آ. نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج = التكاليف الثابتة السنوية^(**) / (متوسط سعر الوحدة الواحدة - متوسط التكاليف

المتغيرة للوحدة الواحدة)

▪ نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج للأبدان = ٢٢ بدن سيارة
▪ نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج للمكابس = ٧٠ مكبس هيدروليكي
ب. نقطة التعادل كمعدل من استخدام الطاقة المتاحة = (نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج / الطاقة الإنتاجية

المتاحة) × ١٠٠

▪ نقطة التعادل كمعدل من استخدام الطاقة المتاحة للأبدان = ٢٢٪
▪ نقطة التعادل كمعدل من استخدام الطاقة المتاحة للمكابس = ٧٠٪
ج. نقطة التعادل على أساس إيرادات المبيعات = نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج × متوسط سعر الوحدة الواحدة

▪ نقطة التعادل على أساس إيرادات المبيعات للأبدان = ٨٨٠٠٠ دولار

▪ نقطة التعادل على أساس إيرادات المبيعات للمكابس = ٧٠٠٠٠ دولار

د. صافي القيمة الحالية = (٠.٨٤٨) × ٨٩٨٤٠^(***) = ٧٥٠٣٩٥ دولار

هـ. صافي القيمة المضافة السنوية = إيرادات المبيعات السنوية - (مستلزمات الإنتاج + الاندثار السنوي للأصول) = ١٨٦١٠٠ دولار

٦-٢ دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع صناعي ضمن المنطقة الصناعية في مدينة

الموصل

▪ تكلفة الأبنية = ١٧٧٠٠٠ دولار

▪ تكلفة القوى العاملة = ٢٨٨٠٠ دولار سنوياً

▪ التكلفة الاستثمارية الأولية = ٢٩٩٠٥٠ دولار

(*) يفترض البحث بأن (٧٠٪) من ث الإجمالية و(٧٠٪) من ث الإجمالية تتحملها عملية صناعة أبدان السيارات وان (٣٠٪) من التكاليف ذاتها تتحملها عملية صناعة المكابس الهيدروليكية للمشروعين عينة البحث.

(**) (٠.٨٤٨) = معامل الخصم للسنة الأولى عند سعر خصم (١٨٪)

- تكلفة المواد الأولية والمساعدة = ١٢٨٢٠٠ دولار
 - تكلفة الخدمات الإدارية والتسويقية والصناعية = ٣٦٦٠ دولار
- وبتطبيق المعايير نفسها الصيغ المعتمدة نفسها في دراسة الجدوى الأنفة الذكر ينتج

لدينا :

- الاندثار السنوي = ٢٤٧٠٠ دولار
- رأس مال التشغيل السنوي = ١٦٠٦٦٠ دولار
- الاستثمار الكلي = ٤٥٩٧١٠ دولار
- تكاليف الإنتاج السنوية :
 - آ. التكاليف الثابتة = ٥٤٥٠٠ دولار
 - ب. التكاليف المتغيرة = ١٣٠٨٦٠ دولار
- تكاليف الإنتاج السنوية = ١٨٥٣٦٠ دولار
- الإيرادات السنوية = ٣٠٠٠٠٠ دولار
- الأرباح السنوية = ١١٤٦٤٠ دولار
- العائد السنوي البسيط = ٢٥٪
- فترة الاسترداد = ٤ سنة
- نقطة التعادل :
- آ. نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج :
 - نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج للأبدان = ١٦ بدناً
 - نقطة التعادل على أساس حجم الإنتاج للمكابس = ٤٨ مكبساً
- ب. نقطة التعادل كمعدل من استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة :
 - نقطة التعادل كمعدل من استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة للأبدان = ١٦٪
 - نقطة التعادل كمعدل من استخدام الطاقة الإنتاجية المتاحة للمكابس = ٤٨٪
- ج. نقطة التعادل على أساس إيرادات المبيعات :
 - نقطة التعادل على أساس إيرادات المبيعات للأبدان = ٦٤٠٠٠ دولار
 - نقطة التعادل على أساس إيرادات المبيعات للمكابس = ٤٨٠٠٠ دولار
 - صافي القيمة الحالية = ٩٧٢١٤٧٢ دولار
 - صافي القيمة المضافة السنوية = ٢٣٩٩٤٠ دولار

جدول يوضح مقارنة خلاصة الدراسة للمشروعين موضوع البحث

ت	المؤشرات	لمشروع مقام داخل المنطقة الحرة	لمشروع مقام داخل مدينة الموصل (خارج المنطقة الحرة)
١	تكلفة المشروع الثابتة	٧٧٤٠٠ دولار	٥٤٥٠٠ دولار
٢	رأس المال المشروع الكلي المستثمر	٩٥١٢٦٠ دولار	٤٥٩٧١٠ دولار
٣	التكاليف الكلية السنوية	٢١١٥١٠ دولار	١٨٥٣٦٠ دولار
٤	الأرباح الكلية السنوية	٨٨٤٩٠ دولار	١١٤٦٤٠ دولار
٥	فترة الاسترداد	١٠.٧ سنة	٤ سنة
٦	نقطة التعادل للأبدان:		
١-٦	على أساس حجم الإنتاج	٢٢ بدن	١٦ بدن
٢-٦	على أساس إيراد المبيعات	٨٨٠٠٠ دولار	٦٤٥٠٠٠ دولار
٣-٦	على أساس الطاقة الإنتاجية المتاحة	٢٢%	١٦%
٧	نقطة التعادل للمكابس:		
١-٧	على أساس حجم الإنتاج	٧٠ مكبس	٤٢ مكبس
٢-٧	على أساس إيراد المبيعات	٧٠٠٠٠ دولار	٤٨٠٠٠٠ دولار
٣-٧	على أساس الطاقة الإنتاجية المتاحة	٧٠%	٤٢%
٨	صافي القيمة الحالية	٧٥٠٤ دولار	٩٧٢٢ دولار
٩	العائد السنوي البسيط	٩.٣٠%	٢٥%
١٠	صافي القيمة المضافة	١٨٦١٠٠ دولار	٢٣٩٩٤٠ دولار

ومن خلال مقارنة المؤشرات المالية والاقتصادية لكلا المشروعين الصناعيين يتضح أن المشروع الصناعي المقام في المنطقة الصناعية في مدينة الموصل (خارج المنطقة الحرة) يعدّ ذا جدوى اقتصادية للمستثمرين الصناعيين أكبر من نظيره المقترح إقامته داخل المنطقة الحرة في لفيل في مدينة الموصل لذا تتجه الأفضلية نحو إقامة المشروع خارج المنطقة الحرة لذات الأسباب التي سبقت الإشارة إليها في متن البحث وفي مقدمتها تعدد الإجراءات الإدارية والموافقات الأصولية لإيصال المواد التأسيسية ، فضلاً عن صعوبة انتقال الأيدي العاملة وبعدها عن مناطق السوق المحلية أي إنه ليس هناك دافع أو امتياز أو حافز قويّ يشجع المستثمرين الصناعيين داخل محافظة نينوى لتوجيه استثماراتهم داخل المنطقة الحرة .

الاستنتاجات

- تعاني الاستثمارات في المنطقة الحرة موضوع البحث من عدم اكتمال خدمات البنى التحتية ، ولعل أكثر الأنشطة معاناة بهذا الخصوص هي الأنشطة الإدارية والتسويقية والتجارية والقانونية .
- أظهرت نتائج الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية للمنطقة الحرة موضوع البحث ان نشاط المستثمرين انحصر في أنشطة هامشية مثل المتاجرة بالسيارات المستعملة وأجزائها المفككة وبعض السلع الاستهلاكية في حين افتقرت المنطقة إلى أنشطة صناعية وزراعية.
- أظهر معظم المستثمرين في المنطقة الحرة في فلفيل عدم الرضا تجاه القوانين والتشريعات مما حدد وقيد من نشاطاتهم الاستثمارية في المنطقة موضوع البحث .
- تعاني المنطقة من قصور في مستوى الخدمات التي تقدمها فهي دون المتطلبات المرغوبة أو التي من المفروض توفيرها مما جعلها عامل طرد للاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية .

المقترحات

- إكمال الأنشطة الإنشائية للبنية التحتية للمنطقة الحرة والتي تم البدء بها عام ١٩٩٨ ، وذلك من حيث توسيع الطريق الخارجي للمنطقة وإكمال إكساء الطرق الداخلية وتسوية أراضي المنطقة ، فضلاً عن تحسين بناية المنطقة وتحسين شبكة الماء والكهرباء والمجاري والاتصالات الهاتفية والخدمات البريدية .
- تحسين أبنية الأجهزة الساندة في المنطقة (الكمارك ، الصحة ، المصرف ، الدفاع المدني).
- ينبغي التركيز عملياً وإعلامياً على شعار التعامل مع إدارة واحدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار بالمنطقة الحرة وهي مديرية المنطقة الحرة ومنحها الصلاحيات الكافية لإنجاز عقود الاستثمار ، فضلاً عن رفع مستوى الوعي الإداري والقانوني لمنتسبي المنطقة.

- البدء بعمليات التبادل الإلكتروني للمعلومات والبيانات والإجراءات ما بين مديرية المنطقة الحرة في لفيل والهيئة العاملة للمناطق الحرة اختصاراً للوقت والجهد ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال .
- التأكيد على نوعية المشاريع المستثمرة والتي تخدم أهداف المنطقة الحرة من خلال إجراء دراسات للجدوى الاقتصادية للمشاريع المستثمرة وعدّها عاملاً أساسياً لقبول المشروع، والتركيز على الاستثمار الصناعي بشكل خاص بحيث لا يؤدي إلى تقليد أو مزاحمة الصناعات القائمة داخل القطر ، فضلاً عن تفعيل الصناعات التي تستخدم المواد الأولية المحلية وتتكامل مع الصناعات القائمة محلياً والتي تساعد على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة.

□

المصادر

١. العربية

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية (١٩٨٠) ، دليل التقييم و المفاضلة بين المشروعات الصناعية ، ترجمة محمد جمال أمام ، تونس.
- إبراهيم محمد علي (١٩٨٦) ، الجدوى الفنية والاقتصادية وتقييم المشروع الاستثماري، مجلة الصناعة ، العدد (١) ، بغداد.
- حسني خريوش (١٩٩٦) ، مقرر تحليل وتقييم المشاريع ، برنامج الادارة والريادة ، رقم المقرر (٤٤٤١) ، الطبعة الاولى ، منشورات جامعة القدس المفتوحة ، عمان.
- سميح مسعود (١٩٧٧) ، بعض الجوانب المهمة في إعداد المشاريع الصناعية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد (٣) ، العدد (٢) ، الكويت.
- عبد الستار العلي ومحسن حرفيش السيد (١٩٧٨) ، تقييم المشاريع الصناعية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق .
- عبد العزيز مصطفى عبد الكريم (٢٠٠٢) ، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن .
- عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠) ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية.
- فاروق مخيمر عبد الهادي (١٩٩٩) ، دراسة ما قبل الاستثمار في المشروعات الصناعية ، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد (٢٠) ، العدد (٧٨) ، الإمارات العربية المتحدة.
- مجموعة باحثين (٢٠٠٢) ، المنطقة الحرة في خور الزبير : الواقع الراهن وآفاق المستقبل، دراسة غير منشورة .
- محمود سلامة عبد القادر (١٩٧٩) ، دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية ، دار الناشر ، الكويت.

٢. الأجنبية

- D. Bryce Murray (1970), Industrial Development: A Guide for Accelerating Economic Growth, New York.
- E. Bussey Lynn (1978), The Economic Analysis of Industrial Projects, New York.
- UNIDO (1978), Manual for the Preparation of Industrial Feasibility Studies, New York
- UNIDO (1968), Evaluation of Industrial Project, New York.